

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

كلمة معالي وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة في لقائه مع المصالح الخارجية لقطاع التجارة

السادة إدارات وزارة التجارة على المستوى المركزي
السادة المديرين الجهويين والولائيين للتجارة .
السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام؛
أيها الحضور الكريم؛
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يتجدد اليوم اللقاء بين الإدارة المركزية لقطاع التجارة والهيكل الجهوية والمحلية لمناقشة موضوعات مختلفة، ومتابعة البرامج و المشاريع التي نتقاسم المسؤولية فيها كل حسب موقعه ، و لقاء اليوم يكتسي أهمية بالغة لأنه سيتناول تقييم سنة من العمل والجهد في تجسيد تطلعات وطموحات شكلت جزءا جوهريا من أولوياتنا القطاعية في سنة 2011 ، ذلك أن استعراض ومناقشة حصيلة نشاط قطاعنا للسنة المنصرمة و التطلع إلى ترتيب فقرات برنامج 2012 في إطار المخططات التنموية للبلاد ، نعتبره في وزارة التجارة من أهم المحطات السنوية ،لأننا عندما ننظر في المرآة العاكسة سنستخلص الدروس والعبر من خلال تثمين الايجابيات ومعالجة السلبيات ،والتفرغ لرسم ملامح المستقبل ،لكن إطالة النظر في المرآة العاكسة سيؤدي حتما إلى تنكب الطريق وبالتالي التوقف لا سمح الله .

ينعقد هذا اللقاء التقييمي في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية جد حساسة، سواء على المستوى الوطني حيث تعرف ساحتنا الوطنية مباشرة سلسلة من الإصلاحات تحت شعار "التجدد الوطني " الذي أفصح عنه فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في خطابه للأمة في ابريل 2011 ، كما جاءت الصياغات الواردة في بيانات مجلس الوزراء المتتالية مجسدة لفحوى هذا الخطاب ،ومؤكد على أن الجزائر يجب أن تدخل إلى طور جديد على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي ،أو على المستوى الخارجي العالمي حيث التحولات السياسية على المستوى العربي ، وكذا تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا(منطقة اليورو) والدول الكبرى .

وحتى لا نذهب بعيدا عن المواطن والإقليم الذي نسكنه والمسؤولية التي نشغلها، أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل إطارات قطاع التجارة ومن خلالكم إلى جميع العمال والعاملات على ما تبذلونه من جهد من أجل حماية الاقتصاد الوطني وتجسيد برامج ومشاريع وزارة التجارة على المستوى المحلي، سيما وانتم تمارسون هذا العمل في ظروف جد حساسة، تتطلب مزيد من الجدية والحضور والتفاعل السريع، مع التوجيهات والقرارات التي تتخذها الوزارة، سيما وأنا بدأنا في إرساء تقليد جديد للتواصل بين الإدارة المركزية (الوزير) وكل إطارات المصالح الخارجية عبر مذكرة الوزير الدورية الخاصة بإعلام الإطارات المحلية بمستجدات القطاع .

أيتها السيدات أيها السادة ...

لقد عرف قطاع التجارة خلال السنة الفارطة (2011) حركية كبيرة على المستوى التشريعي والتنظيمي والمهني، بدأت بأحداث جانفي 2011 وما تلاها من تسارع تشريعي وتنظيمي، سواء على مستوى إضافة مادتين غذائيتين ذات الاستهلاك الواسع إلى مجموعة المواد المقننة (السكر والزيت) أو على مستوى تفعيل مجلس المنافسة ونشرته الرسمية، وكذا تحديد شروط وكيفيات إنشاء وتهيئة الفضاءات التجارية وعلى رأسها أسواق الجملة.

أما عن حدث السنة فهو تنظيم الجلسات الوطنية الأولى للتجارة والتي كانت بمثابة البوصلة التي رسمت لنا خارطة طريق نحو إستراتيجية وطنية شاملة للتجارة وخرجت بتوصيات هامة شكلت فيما بعد برنامج عمل من شأنه أن يرتفع بمستوى الأداء ويحقق التطلعات المشروعة للمستهلكين والمتعاملين الاقتصاديين .

ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن وزارة التجارة أنشأت مؤسسة اقتصادية عمومية (ماقروس) تتكفل بانجاز وتسيير أسواق الجملة، كما أرست منظومة اتصالية ومعلوماتية هامة بهدف تسهيل عملية الوصول إلى المعلومات والاستخدام الأمثل لها، سواء عن طريق النظام التليماتي للسجل التجاري أو البوابة الالكترونية على مستوى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، أو إطلاق شبكة الانترنت على مستوى المصالح الخارجية لوزارة التجارة، أو المبادرة الإعلامية التي أطلقناها بالشراكة مع وزارة الاتصال من اجل مساهمة فعالة لقطاع التجارة في الاتصال المؤسستي، والانفتاح على وسائل الإعلام الجزائرية سواء كانت تلفزيونية أو إذاعية أو صحافة مكتوبة أو مجلات متخصصة .

وفي ذات السياق تم إصدار دليل المستهلك الجزائري، كوسيط توجيهي للمستهلكين والذي سيوزع على أوسع نطاق ممكن، رغبة في تحسين المستهلك بحقوقه وواجباته وترشيد عملية الاستهلاك، كما أصدرنا نشرية وزارة التجارة التي تتضمن الحصيلة النصف سنوية وكذا إصدار كشف شهري للأسعار الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

أيتها السيدات أيها السادة ...

أما بخصوص المصالح الخارجية فقد سطرت وزارة التجارة برنامجا هاما لتجهيزها بعنوان ميزانية التجهيز لسنة 2012، حيث تحصلنا على رخصة برنامج (Autorisation de programme) بقيمة 06 ملايين دينار خارج البرنامج الخماسي منها 03 ملايين دينار كاعتمادات دفع بعنوان سنة 2012. إذ يتلخص هذا البرنامج فيما يلي:

- دراسة، انجاز وتجهيز 12 مقر مديرية ولائية للتجارة .
- دراسة وانجاز وتجهيز 95 مفتشية إقليمية للتجارة؛
- تهيئة وتجهيز 154 مفتشية إقليمية للتجارة؛
- اقتناء 350 سيارة مخصصة للاستعمال المصلي.

أما فيما يتعلق بالموارد البشرية، وبهدف تحسين المسار المهني لموظفي قطاع التجارة، فقد تم توفير مناصب مالية خصصت للترقية الداخلية والتحويلات وكذا مناصب نوعية، تتلخص عموما فيما يلي:

- تخصيص 260 منصب مالي للتوظيف والترقية الداخلية ؛
- تخصيص 64 منصب مالي للتحويلات ما بين المديريات الولائية ؛
- خلق 266 منصب عالي جديد (رئيس مهمة ورئيس تحقيق)، لفائدة المصالح الخارجية سيتم التعيين فيها خلال سنة 2012 ؛
- إنشاء 24 مصلحة جديدة على مستوى المصالح الخارجية تضم في مجملها 72 مكتب (ثلاثة مكاتب لكل مصلحة) .
- مباشرة التعيين على مستوى الإدارة المركزية والمصالح الخارجية في المناصب العليا مجموعها 232 منصب عالي ؛
- هذا بالإضافة إلى المناصب العليا أخرى ستنشأ باستحداث المفتشيات الإقليمية للتجارة البالغ عددها 95 مفتشية.

وبخصوص التكوين استفاد القطاع سنويا من 09 منح للتكوين طويل المدى بالخارج، خصصت 88 % منها لفائدة موظفي المصالح الخارجية خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2009، 2010 و2011).

وفي نفس هذه الفترة (2009-2011) استفاد 4900 موظفا من التكوين في مختلف التخصصات في انتظار انجاز مركز التكوين الخاص بالقطاع الذي من شأنه تغطية احتياجاتنا في هذا المجال.

أما في مجال دعم وتحسين التسيير البشري للقطاع، فقد تحصلنا على موافقة السيد الوزير الأول لتخصيص 500 منصب مالي للتوظيف والترقية في الأسلاك المشتركة والأعوان المتعاقدين من جملة 2500 منصب مفتوح بعنوان سنة 2012، حيث تم الانطلاق في توزيع هذه المناصب حسب احتياجات المديريات الجهوية والولاية للتجارة، لتخصص 2000 منصب المتبقية للتوظيف والترقية حسب احتياجات كل مديرية.

أيتها السيدات أيها السادة

تلاحظون الجهود المعتبرة التي تبذلها الوزارة من اجل تجسيد الوعود التي قطعتها على نفسها تجاه كل الأطراف ذات العلاقة ،وهي جهود تحتاج إلى تثمين ومتابعة وتقييم من اجل التحسين والتطوير .

وفي نفس المسار فقد حققت مصالحنا في مجال مراقبة الممارسات التجارية وحماية المستهلك وقمع الغش ، 789.845 تدخل منها 156.844 خاصة بمخالفة التنظيم الساري المفعول وتم تحرير 139.721 ملف للمتابعات القضائية.

هذه التحريات مكنت مصالح الرقابة من كشف ما قيمته 42.10 مليار دج كرقم أعمال مخفي لمعاملات تجارية بدون فوترة، ومحجوزات بقيمة 379.84 مليون دج لمنتجات غير مطابقة أو غير صالحة للاستهلاك أو بسبب مخالفات أخرى متعلقة بالممارسات التجارية (كعدم الفوترة وعدم القيد في السجل التجاري الخ) ، وغلق 8788 محل تجاري.

أما فيما يخص مراقبة مطابقة المنتجات المستوردة على الحدود فقد تم مراقبة 89.376 حمولة تم رفض دخول 1110 حمولة غير مطابقة، بقيمة إجمالية قدرها 5.6 مليار دج .

أيتها السيدات ايها السادة ...

إن هذه الحصيلة التي نثمنها ، تبقى غير كافية ومنقوصة بالنسبة للصورة الجديدة التي نريد أن نرسخها في الأذهان حول قطاع التجارة، عملا بتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية الذي يعطي عناية خاصة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ، لذا نؤكد على مجموعة من الأولويات ينبغي أخذها بعين الاعتبار وانتم تمارسون مهامكم :

- ✦ إعتقاد مبدأ المرافقة مع المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص على أساس أنهم شركاء في ترقية وتطوير العملية التجارية؛
- ✦ غرس ثقافة الخدمة العمومية؛
- ✦ ضرورة التواصل والتعاطي الايجابي مع وسائل الإعلام الوطنية؛
- ✦ كل مديرية ولائية ينبغي أن تمثل مركزيا قوة اقتراح، ولا تكتفي بوصف الحالة السلبية بقدر ما هي ملزمة بتقديم الوصفة العلاجية من خلال الصلاحيات والإمكانات المتوفرة.
- ✦ إيلاء عناية خاصة ورعاية متخصصة للمؤسسات التي تنشط في إطار التصدير، على اعتبار أننا عازمون على تقليص حجم التبعية للمحروقات ، ورفع مستوى الصادرات خارجها ، حيث بلغت صادراتنا خارج المحروقات خلال سنة 2011 قيمة 2.149 مليار دولار وارتفاع بنسبة 40.83 بالمائة بالنسبة لسنة 2010، وهو ارتفاع ايجابي يؤكد أننا عندما نريد نستطيع .

إن فالمرحلة القادمة هي مرحلة مديريات فعالة وحيوية مع محيطها وليست مديريات سلبية تقتصر مهامها في الملاحظة والمراقبة؛ بل نريد المرافقة الحية، ونعني بها ملاحظة مؤشرات السوق الوطنية وتحليلها في حينها ليتسنى لكم ولنا استباق أية أزمة أو خلل قبل وقوعه، وهنا أنبه إلى الدور الذي ينبغي أن تقوم به المديريات الولائية والجهوية في هذا المجال وعليه فسيكون من غير المقبول ألا تتوفر المديريات الولائية والجهوية على المعلومات الكافية (قوة وضعفا) للنسيج الاقتصادي المتواجد على مستوى تراب اختصاصهم .

كما أؤكد أنه على عاتق المدير الولائي للتجارة التنسيق الايجابي والفعال مع كل المسؤولين المحليين التابعين للقطاع بصفة مباشرة أو غير مباشرة نذكر منها غرف التجارة، فروع السجل التجاري، المخابر الولائية لتجسيد سياسة القطاع على أرض الواقع.

أيتها السيدات أيها السادة ...

نحن اليوم أمام تحديات كبيرة في مقابل تطلعات شعبنا إلى الازدهار والكرامة، وعليه فإنني أهيب بكم أن تضطلعوا بمهامكم الأساسية والعمل من أجل تطوير آليات العمل وتأهيل الممارسات التجارية في بلادنا بما يحقق تطلعاتنا نحو تنافسية عالمية، وتمكين اقتصادنا من الصمود أمام كل أشكال التحدي المطروحة على المستوى الإقليمي والعالمي، وتدفع بمنتجاتنا إلى التنوع وانسيابية الولوج إلى الأسواق العالمية وبالتالي الاندماج في التجارة الدولية بكل سيادة ونجاح أيضا .

ولا يفوتني أن أنوه بتقليد الاعتراف بالجميل لمن قدم الخدمة للقطاع في ظروف مختلفة مرت بها الجزائر، من خلال عملية التكريم التي سنقوم بها اليوم لثلة من الإطارات والموظفين بقطاع التجارة، عرفانا للجهود التي بذلوها في سبيل تجسيد برامج ومشاريع وزارة التجارة .

ومن جهة أخرى فأني صرحت بان نادي الصحافة والإعلام لوزارة التجارة، سيكون في خدمة رجال الإعلام والصحافة، حيث سأشرف اليوم على افتتاحه ووضع حيز الخدمة الإعلامية التي توفر المعلومة وتسهل الوصول إليها وتفتح أمام الإعلاميين طريقا واسعة نحو التخصص والاحتراف، مع إسداء الشكر والعرفان للمدير العام للشركة الجزائرية للمعارض والتصدير على توفير هذا الفضاء على مستوى قصر المعارض .

لن أطيل عليكم أكثر في هذه الكلمة الافتتاحية لهذا اللقاء الهام والمحوري في مسار تنفيذ برامج وزارة التجارة، التي ستحظى من قبلنا بمتابعة دورية بغرض التقييم والمراجعة والتصحيح، لأفسح المجال للمتدخلين الذين سيعرضون حصيلة نشاط 2011 وكذا برنامج 2012 .

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.